

المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق

دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية

ناهد رمزي*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف المعوقات التي تؤدي إلى ضعف إسهام المرأة العربية في حقل العمل. وقد اعتمدت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسة على دراسة أشمل كتبت الباحثة تقريرها النهائي تحت مظلة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في تونس بالتعاون المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية. وتضمنت عينة هذه الدراسة 1547 امرأة عاملة اختيرت من ثلاثة أقطار عربية هي: (الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والسودان)، وتم تجميع البيانات باستخدام استبيان مقنن. وأسفرت النتائج النهائية عن وجود تشابه كبير بين نساء الاقطار الثلاثة من حيث إسهامهن بجزء من دخولهن في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، وتشابهت النتائج أيضاً في المعوقات التي تؤدي إلى انخفاض معدلات إسهامهن في مجال العمل والتي تلخصت في انتشار معدلات الأمية، ونقص الوعي بأهمية دور المرأة في تنمية مجتمعهما، والمعاونة من تحمل الأعباء المزدوجة داخل البيت وخارجه، ونقص عدد النساء المتخصصات في المجالات التكنولوجية المتقدمة. وانتهت هذه الدراسة باقتراح استراتيجية تهدف إلى تمكين المرأة عن طريق زيادة معدلات مشاركتها في مجال العمل.

المصطلحات الأساسية: المرأة العاملة، عمل المرأة، التنمية

البشرية، الفجوة النوعية، أمية المرأة، تمكين المرأة، معوقات عمل المرأة، تنمية المرأة، العمالة النسائية، صناعة القرار الأسري.

* أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

مقدمة:

إن رفاهية أفراد المجتمع إنما هي غاية التنمية ومحورها التي لا تتحقق إلا بمشاركة حقيقية من جانب جميع الأفراد، مشاركة في صنعها وفي الاقتسام العادل لعوائدها. من هنا فقد أصبح من الأمور الجوهرية دمج المرأة في جميع عمليات التنمية وفي مختلف مراحلها على نحو فاعل وكامل، ليس فقط لأن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، أو بهدف تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، ولكن لأن ذلك يمثل وسيلة حتمية لبلوغ التقدم في عالم معاصر تحكمه المنافسة والسوق الحرة والشركات العملاقة، ولكي تقدم المرأة أفضل إمكاناتها لا بد من معاونتها على القيام بأدوارها المتعددة وإزالة جميع المعوقات التي تقف في طريق تقدمها، فنقدمها ينطوي على تقدم المجتمع. من هنا جاء اهتمامنا بدراسة الواقع الفعلي لعمل المرأة في مجتمعات عربية ثلاثة بافتراض كونها عينة ممثلة للمنطقة العربية برمتها في محاولة اجتهادية للتوصل إلى صياغة استراتيجية عربية تهدف إلى تفعيل دور المرأة في مجال العمل.

يشير تقرير التنمية البشرية إلى ما حققته الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية من معدلات للزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم النامي، ويرجع الجانب الأكبر من هذه الزيادة إلى تصدير النفط. كذلك فقد كان التقدم في مجالات التنمية البشرية كبيراً بشكل ملموس، في الفترة من عام 1960 إلى عام 1988، فقد ارتفع العمر المرتقب من 47 إلى 62 سنة. وارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من 34% إلى 53% فيما بين 1970 و1985، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بما يقرب من الثلث (جدول 1).

إلا أنه يجب الوضع في الاعتبار أن تلك الطفرة التنموية التي شهدتها المنطقة العربية والتي أحدثتها عوائد النفط في الأغلب والأعم لا تتساوى فيها جميع الدول العربية، ويرجع ذلك إلى التباين الشديد في الدخول بين دولة وأخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى اتساع الفجوة بين أغنى البلدان العربية وأفقرها، تلك الفجوة التي اتسعت اتساعاً كبيراً خلال العقود الأخيرة، أي بين البلدان المنتجة للنفط وبقية البلدان العربية، فالبلدان الفقيرة إضافة إلى أنها لا تحصل على عوائد من النفط، فإن حجم سكانها ومعدلات نمو السكان فيها كانت أعلى من البلدان المنتجة للنفط. وكانت نسبة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 1:2 لصالح البلدان العربية المنتجة للنفط في عام 1960، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ 1:9 في عام 1978، ويتراوح

جدول (1)
يوضح الملامح الأساسية للتنمية البشرية في دول العالم العربي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار) حسب تعادل القوة الشرائية	أجهزة التلفاز (لكل 100 نسمة)	توزيع الصحف اليومية (لكل 100 نسمة)	نسبة المقربين في جميع مراحل التعليم (كنسبة مئوية لمن أعمارهم بين 6 و 23 سنة)	معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (%)	السعرات الحرارية اليومية (كغسبة مئوية من الاحتياجات)	السكان الذين يحصلون على (%) صرف صحي مياه مأمونة خدمات صحية			العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	
1991	1991	1990	1990	1990	1992	1988-90	1988-91	1988-91	1985-91	1992	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
-	12.126	27.1	21.0	-	74	130	98	100	100	74.6	الكريت
15,040	-	44.5	18.7	78	-	-	97	89	100	69.6	قطر
7,150	11,536	41.4	5.7	75	79	-	100	100	100	71.0	البحرين
22,180	17,000	11	15.7	73	-	151	94	100	100	70.8	الإمارات
7,900	10,850	26.9	4.0	50	64	120	82	93	98	68.7	السعودية
1,170	5,220	6	2.3	66	67	126	83	73	99	66.4	سوريا
-	-	9.9	1.5	-	66	140	95	93	100	62.4	ليبيا
1,500	4,690	8.1	3.7	62	68	127	96	99	91	67.1	تونس
6,140	9,230	75.5	4.0	61	-	-	44	75	87	69.1	عمان
1,060	2,895	8.1	5.6	73	82	111	76	99	97	67.3	الأردن
-	-	7.2	3.6	62	62	133	70	91	99	65.7	العراق
-	-	22.5	11.7	65	81	129	81	98	95	68.1	لبنان
1,990	2,870	7.4	5.1	60	61	118	60	70	90	65.6	الجزائر
610	3,600	10.9	6.7	66	50	133	51	88	99	60.9	مصر
1,030	3,340	7.4	1.3	37	52	131	57	73	63	62.6	المغرب
490	-	0	-	34	-	90	83	75	82	55.4	جزر القمر
520	1	2.9	1.1	43	41	93	68	-	30	51.9	اليمن
480	1,162	7.1	2.4	27	28	83	70	45	60	51.3	السودان
510	962	2.3	0.1	25	35	109	23	70	40	47.4	موريتانيا
-	-	5.2	2.0	24	-	-	59	86	99	48.3	جيبوتي
-	759	1.2	-	-	27	81	17	60	27	46.4	الصومال

المصدر: التقرير الدولي حول التنمية البشرية 1996 (UNOP) جداول أعمال مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث عام 1997.

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام 1996 بين 480 دولاراً في السودان، 22,180 دولاراً في الإمارات العربية المتحدة (UNDP, 1996: 30-35). وهو ما أحدث تفاوتاً بين الأقطار العربية من حيث مستويات التنمية، ومن الجدير بالإشارة إليه أنه على الرغم من تمتع البلدان الغنية بالنفط بمستويات مرتفعة نسبياً في مجالات التنمية البشرية فإن ترتيبها ما زال - بحسب دليل التنمية البشرية - أدنى بكثير من ترتيبها بحسب الناتج القومي الإجمالي.

وهناك مجموعة أخرى من البلدان العربية تتمتع بمستويات متوسطة من الدخل من حيث مستويات التنمية البشرية. وبرغم المستوى المتواضع نسبياً لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في بلدان مثل تونس، وسوريا، ولبنان، والأردن، فإن توزيع الدخل فيها متوازن إلى حد كبير، كما أنها حققت مستويات من التنمية البشرية لا بأس بها.

إلا أن هذا التباين في الدخل قد أحدث نوعاً من التكامل بين الأقطار العربية المختلفة، فقد زود كثير من الدول العربية الفقيرة البلدان الغنية بالنفط بأعداد كبيرة من العمال المهرة وغير المهرة. ومن هذه الدول مصر، والسودان، وتونس، والمغرب، والأردن، وسوريا، ولبنان، واليمن التي يعمل الملايين من أبنائها في البلدان الغنية بالنفط، وتوفر تحويلاتهم العملات الصعبة التي تعد البلدان الموفدة في أمس الحاجة إليها (UNDP, 1996: 40-41).

إسهام المرأة في مجالات العمل:

من الأمور اللافتة للنظر أن هذا التباين الواضح في القدرات الاقتصادية للدول العربية، التي يأتي بعضها في أعلى الترتيب من حيث الناتج القومي الإجمالي، كما يدرج بعضها الآخر في أدنى الترتيب من حيث الناتج القومي الإجمالي، لم يكن له أثر ملموس في قضية عمل النساء أو ارتفاع مستوى إسهامهن في مجالات التنمية. فما زالت إمكانات المرأة غير معترف بها إلى حد بعيد في الدول العربية، فالعادات والتقاليد لها تأثير كبير في المناطق الريفية - وخصوصاً في المناطق الأكثر تحفظاً - مما يشكل فجوة بين الذكور والإناث في تلك المناطق أوسع مما هي في أي مكان آخر، ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث 39% فقط، مقابل 66% من الرجال، كما أن نسبة 15% فقط من القوى العاملة في القطاع الرسمي من النساء، برغم أن الإحصاءات تقلل كثيراً من دور النساء الاقتصادي ولا سيما في الزراعة وفي القطاع غير الرسمي (UNDP, 1996: 42-43).

ويبدو عدم الاهتمام بقضية عمل المرأة واستبعادها من كثير من مجالات الإنتاج أمراً يدعو إلى الدهشة في مجتمعات تحتاج إلى طاقات كل فرد قادر على العمل بها للتخفيف من عبء الإعالة الذي وصل إلى إعالة كل فرد عامل لنحو 2.7 فرد من الأفراد خارج قوة العمل بالإضافة إلى نفسه، وهي معدلات تميل إلى الارتفاع مما قد يعوق جهود التنمية.

وفي الوقت نفسه فقد أدت سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى التأثير سلباً في عمالة المرأة، فجوهر سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية يظهر في تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد باعتبارها الكفيلة بتنظيم الأولويات الموضوعية للإنفاق والاستثمار، ومن ثم اختيارات النمو، يستوي في ذلك الإنفاق على الإنتاج السلعي والإنفاق في مجالات التنمية البشرية (سلوى صابر، 1998). ومع التسليم بأن سياسة الهيكلة قد أثرت في الرجل والمرأة معاً ولكن المرأة كانت أكثر تأثراً، حيث تركز نشاطها في القطاعات التي خصصت لإعادة الهيكلة كالقطاع الحكومي، وتشير الإحصاءات الرسمية في مصر إلى أن نسبتي المشتغلات في الحكومة وفي قطاع الأعمال العام على المستوى القومي بلغت نحو 59.9%، 11.6% على التوالي في عام 1986، إلا أن تلك النسبة قد انخفضت إلى 38.1%، 4.4% على التوالي وفقاً لبيانات بحث العمالة في تلك العينة لعام 1995.

يضاف إلى ذلك أن انخفاض مستوى تعليم المرأة وافتقادها إلى بعض المهارات التكنولوجية التي تتواءم مع العصر الجديد جعلها فئة غير مرغوب فيها في ظل التطور التكنولوجي الحادث والذي يتطلب نوعاً مختلفاً من الكفاءة لا تتوافر لدى النساء بشكل كاف، من هنا فقد كانت ضحية لسياسات الهيكلة الرأسمالية (Hammoud, 1999).

وتشير الدراسات إلى أن غياب المرأة عن المشاركة لا يعود إلى قرار ذاتي منها، وإنما هو نتاج لعوامل اقتصادية تتجلى في استمرار تقاليد وقيم موروثة تعوق المرأة عن القيام بدورها الإنتاجي مما أدى إلى تقليل الفرص المتاحة للمرأة في التعليم والخروج إلى العمل، وسيادة أنساق قيمية وسلوكية معوقة لمشاركة المرأة. ولا تشير التوقعات إلى تحسن ملموس في عملية دفع المرأة إلى الإسهام بمعدلات أكبر في مجال العمل، وهو ما تؤكد الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية التي قام بها البنك الدولي عام 1996 (انظر جدول 2).

جدول (2)
النشاط الاقتصادي
التقديرات / التوقعات

البلدان	نسبة عمالة الكبار 15 سنة فما فوق	نسبة النساء في العمالة 15 سنة فما فوق				عدد النساء بالنسبة إلى 100 رجل في الفئات المهنية									
		تقديرات	توقعات	تقديرات	توقعات	مهن حرة وتلقائية	عمل إداري	عمل مكتبي	بيع	خدمات	زراعة	أيد عاملة			
		رجال	نساء	رجال	نساء	1980	1994	48	8	35	35	35	2	0	2
البحرين - 39		86	17	88	17	11	2	34	2	13	35	2	0	0	0
الإمارات - 42		94	21	92	21	5	9	37	1	9	32	1	0	0	0
قطر - 50		94	19	95	19	6	7	58	5	35	85	3	1	1	0
الكويت - 51		86	27	83	27	13	23	10	0	1	4	1	6	6	0
ليبيا - 59		80	9	77	9	7	10	11	0	1	23	2	1	1	3
السعودية - 63		85	9	84	9	6	7	38	6	22	15	1	1	1	3
الجزائر - 69		74	8	75	8	8	10	51	6	28	7	1	1	1	1
الإمارات - 70		76	10	78	10	8	11	44	10	41	28	7	24	24	22
تونس - 78		79	26	79	26	21	24	9	3	19	6	1	47	47	3
عمان - 82		86	9	84	9	7	9	59	3	19	1	1	6	6	3
سوريا - 92		78	16	77	16	13	18	27	12	54	26	9	70	70	10
لبنان - 97		73	25	74	25	23	27	39	12	7	10	19	16	16	4
مصر - 106		80	22	71	22	8	23	78	15	34	4	4	19	19	30
العراق - 109		79	23	77	23	18	22	32	0	21	31	4	38	38	14
المغرب - 123		82	21	81	21	17	21	29	2	5	9	4	69	69	4
جزر القمر - 139		93	57	91	57	42	38	40	2	23	18	9	53	53	13
اليمن - 149		84	11	84	11	11	12	26	8	43	31	30	30	30	26
السودان - 146		88	26	86	26	20	23	25	8	2	44	0	0	0	64
موريتانيا - 149		89	25	87	25	19	23	40	2	99	44	0	0	0	64
جيبوتي - 164		91	57	90	57	43	40	25	2	99	44	0	0	0	64
الصومال - 172		89	51	87	51	40	38	40	2	99	44	0	0	0	64

المصدر: تقرير التنمية البشرية (البنك الدولي) - (UNDP 1996) جداول أعدتها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث عام 1997.

وهكذا تعكس الأرقام والإحصاءات المتوافرة حقيقة أن وضع المرأة العربية العاملة في إطار العمالة العربية - بشكل عام - ما زال بعيداً كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي، وهو الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة. ولا يعتمد ذلك الوضع على الظروف الذاتية للقوى العاملة بما فيها المرأة، ولكن على الظروف الموضوعية المرتبطة باستراتيجيات التنمية المتبعة أيضاً، والتي تركز هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تغذي عوامل التخلف وتحمج قوى العمل وتساعد على استمرار هذا الواقع الذي يتغلب على كثير من الجهود التي تجري في هذا الصدد (نادية رمسيس، 1992).

هذا بالإضافة إلى تعارض حاجة المرأة لكسب الدخل ولشق طريقها الوظيفي مع الدور الملصق بها تقليدياً والمتمثل في تنشئة الصغار ورعاية الكبار في الأسرة مما أسفر عن تحميلها بأعباء أكثر وقيامها بالمزيد من الأعمال غير المدفوعة الأجر مما يمثل تحيزاً نوعياً بين المرأة والرجل.

ولا يقتصر التحيز النوعي بين المرأة والرجل على المنطقة العربية بل يتعداه إلى كثير من دول العالم (Winfrey, 2000). ويشير تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1995 عن وضع المرأة في العالم إلى أن النساء يمثلن أكثر قليلاً من نصف سكان الكرة الأرضية، وثلاث القوى العاملة في العالم، ومع ذلك فإنهن لا يحصلن إلا على عشر الدخل العالمي، ولا يستحوذن إلا على 1% من إجمالي الملكية، وبين كل ثلاثة من الأميين توجد امرأتان، وفي البلاد الصناعية الغنية ما زال أجر المرأة العاملة من نصف إلى ثلثي أجر الرجل، وفي بلاد الجنوب الفقيرة فإن 70% من الذين يعانون من الفقر هن من النساء، ويموت سنوياً عشرون مليوناً من البشر بسبب الجوع، كما يعاني ألف مليون من سوء التغذية المزمن. معظم هؤلاء من النساء، كما أن النساء يشكلن 75% من إجمالي عدد السكان المهاجرين في العام (UNDP, 1996: 51).

ومن الحقائق الجديرة بالذكر أن ثلثي العمل المبذول على نطاق العالم وبخاصة في أعمال معينة هي أعمال تقوم بها النساء، وهي أعمال تندرج عادة في الأنشطة الموجهة للتصدير والصناعات الزراعية والصناعية التكميلية أو الحرفية أو المنزلية، كما تتركز أعمالهن في معظم الأحوال في القطاعات غير الرسمية التي لا تخضع لقواعد أو قوانين. كذلك فإن عمل المرأة في الطبقات الدنيا قد يتشابه مع ما يقوم به

الرجل، إلا أنه يخصص لها عادة الأعمال الأكثر بساطة والتي تخلو من إعمال العقل والتي تحصل من خلالها على أدنى الأجور. بالإضافة إلى ما تقوم به المرأة من أعمال تحصل من خلالها على أجر يقل عن أجر الرجل فإنها تقوم بكثير من الأعمال بلا أجر سواء داخل البيت أو خارجه كالقيام بمسؤوليات البيت وتربية الأبناء ومساعدة الزوج في عمله. وهي أعمال غالباً ما لا يضعها الاقتصاديون أو الإحصائيون في الاعتبار. في الوقت الذي تمثل فيه الأعمال التي لا تتقاضى عنها أجراً جزءاً مهماً من الاقتصاد، هذا على الرغم من أن الرجل لا يعمل عملاً إلا إذا تقاضى عنه أجراً مما يمثل فجوة بين الجنسين لا بد من البحث عن حلول لها، حيث إن ما تقوم به المرأة من عمل إنما يدخل في نطاق رأس المال ويشغل قيمة ذات بال ويشكل جزءاً مهماً من عملية التراكم التي صنعت الرأسمالية في مختلف مراحلها والتي انتهت بتكوين الشركات متعددة الجنسيات وصنعت ظاهرة العولمة التي تسود العالم في عصرنا الحالي.

اهتمام مكثف بقضية المرأة على المستوى العربي والدولي:

لم تأل الجهات الدولية والمنظمات العربية والأجنبية جهداً في مناقشة تلك القضايا التي تمس وضع المرأة والتي تركز التحيز النوعي بينها وبين الرجل، وقد برز ذلك من خلال مؤتمرات المرأة المتعددة التي أقيمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين. والذي بدأ بمؤتمر المرأة الدولي الأول بكوبنهاجن عام 1975، ثم مؤتمر المرأة الدولي الثاني الذي عقد عام 1985 والذي انتهى بوضع سياسات نيروبي التطلعية، تلك السياسات التي بنيت عليها قرارات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة وتوصياته المنعقد في بكين عام 1995. والذي تمت متابعة تنفيذ قراراته وتوصياته من خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة «المرأة عام 2000» المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾.

وفضلاً عما توليه الجمعية العامة للأمم المتحدة من اهتمام لمسألتي النهوض بالمرأة ومتابعة منهاج عمل «بيجين» فإنها تواصل العمل على بلورة تركيزها على تحقيق المساواة بين الجنسين وأخذه في الاعتبار عند وضع المعايير والسياسات

(1) استفادت الباحثة من جميع الأعمال والتقارير التي قدمت إلى المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام 1995، وكذلك أعمال مؤتمر منتصف العقد الذي عقد في نيويورك عام 2000، وبخاصة الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت رقم: E/CN. 6/2000/PC/2.

العامه، كذلك بالنسبة للأنشطة التنفيذية في مجالات من قبيل وضع سياسات الاقتصاد الكلي والقضاء على الفقر، وتأكيد حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية، ونزع السلاح وتحقيق السلام (United Nations, 2000: 7).

وقد أبرزت نتائج الاستبيانات التي أرسلتها لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بها لاستطلاع آرائهم حول العقبات التي واجهت تلك الدول في تنفيذها لتوصيات مؤتمر بكين وقراراته أنه ثمة سمتان مشتركتان تتسم بهما الريدود على الاستبيانات فيما يتعلق بالقيود التي تكبل الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل دعم الحقوق الاقتصادية للمرأة وتمكينها في الميدان الاقتصادي وهما: عدم كفاية موارد الدولة واستمرار التمييز النوعي بين الرجل والمرأة، فقد تأثرت الفئات الضعيفة والمرأة بصفة خاصة بالآزمات الاقتصادية التي أثرت في بعض مناطق العالم مما أدى إلى تحميلها بأعباء أكثر في مجال العمل بسبب حاجتها الماسة إليه، مما أدى إلى أن تعمل نسبة لا يستهان بها من النساء في القطاع غير الرسمي، حيث يسود الكفاف وضعف الأجور.

ومما يزيد من تفاقم هشاشة أوضاع المرأة العاملة في هذه الميادين قيامها وحدها بمسؤولية الأسرة، فهي في معظم الأحوال لديها أبناء تتولى تنشئتهم أو كبار في أسرتها تتكفل برعايتهم، ويحدث ذلك حتى في الدول التي تتبنى برامج متطورة لدعم الأنشطة الاقتصادية للمرأة، وهي مشكلة تم التعرض لها من خلال الموازنة بين أعباء العمل وأعباء المنزل التي تقع على عاتق المرأة وحدها، وهي مسؤولية تدعمها بعض المؤسسات التقليدية وبعض التشريعات المنحازة والموروثات الثقافية التي تروج للفصل بين ما تقوم به المرأة وما يقوم به الرجل (United Nations, 2000: 7-9). ولعل ذلك كان من بين الأسباب التي مهدت لعقد أول مؤتمر قمة عربية غير عادية بالقاهرة في شهر نوفمبر (تشرين الأول) عام 2000 في خطوة مهمة وضرورية تمهد الطريق أمام المرأة العربية ومحاولة تفعيل دورها على جميع الأصعدة من أجل إزالة ما يعوق مسيرتها من تقدم، والعمل على القضاء على حدة الفقر والتخفيف من آثاره في الأسرة وفي المجتمع وفي المرأة بصفة خاصة وتأمين تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء مع إعطاء اهتمام خاص للخدمات الموجهة للمرأة في المناطق الريفية والبدوية والأحياء الفقيرة في إطار من التنمية المتكاملة التي تأخذ بمبدأ الاعتماد على الذات كلما أمكن.

ولم يغفل هذا المؤتمر المهم في بيانه الختامي التركيز على أهمية دعم قدرة المرأة على الجمع بين حقها في العمل وواجباتها الأسرية بتقديم الخدمات المساعدة

وتعديل التشريعات التي تحول دون ذلك، والاهتمام ببث القيم الاجتماعية الإيجابية المتعلقة بالمرأة ونشر تلك القيم عبر وسائل الإعلام ووسائل التربية (المجلس القومي للمرأة، 2000).

المعوقات التي تواجه المرأة العربية في مجال العمل:

في مناقشة تلك المؤتمرات للأوضاع الاقتصادية للمرأة وأساليب التغلب على الفقر الذي تعاني منه النساء بصفة خاصة، تم التأكيد على أن مفهوم الفقر اليوم لا ينصرف فقط إلى عدم كفاية موارد الفرد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً ولكنه فقر القدرات أيضاً الذي ينصرف إلى انخفاض مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها.

من هنا جاء تبني مفهوم النظرة المتكاملة للتنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتمد على مشاركة الجميع في تحقيق التنمية وإرساء العدالة بين الرجل والمرأة والاعتراف بمشاركتها، وبأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق أهداف توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة وبلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية والجسدية (مجلس الشعب المصري، 2000: 5).

ولعل الحقائق التي تعرضنا لها آنفاً أوضحت عدم مشاركة المرأة بشكل كامل في تحقيق التنمية بسبب العقبات التي تواجهها والتي تبدو في عدم حصولها على التعليم والتدريب اللذين يفتحان أمامها أبواب العمل المنتج وبشكل لائق، كما يرجع أيضاً إلى المعوقات التي تقابلها كالموروثات التقليدية التي تحصرها في إطار البيت، وتكبلها بأعبائه بلا مساعدة ملائمة تقدمها قطاعات الدولة المعنية أو مؤسسات المجتمع المدني أو أفراد الأسرة بما يحول دون أن تصبح المرأة شريكاً كاملاً للرجل في جهود التنمية التي تحتاج إليها مجتمعاتنا العربية اليوم أكثر من أي وقت مضى، مما يتطلب معه رسم سياسة عربية تعمل على النهوض بالمرأة ومحاولة إدماجها بصورة أكثر فاعلية في مجال التنمية، على أن تستند تلك السياسة إلى دراسات ميدانية تحدد العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف.

واقع عمل المرأة: دراسة لثلاثة مجتمعات عربية

لكل هذه الأسباب أجريت دراسة على مستوى البلدان العربية بهدف تعرّف العوامل المؤثرة في عمل المرأة من حيث توافر الفرص ونوعية العمل والمعوقات التي تضعف من مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاعين الرسمي وغير

الرسمي، وتحديد المشكلات التي تتعرض لها النساء داخل البيت وخارجه بهدف رفع الوعي بمشكلاتهن وحث متخذي القرار والمخططين للاستفادة من الطاقات النسوية وإشراكهن في عملية اتخاذ القرارات التنموية، كذلك التوصل إلى التوصيات الكفيلة بتذليل المعوقات التي تحد من مشاركتهن في مجال العمل واقتراح استراتيجية عربية تعمل على تفعيل دورهن في مجال العمل (ناهد رمزي، 1998).

استخدمت هذه الدراسة في إطارها النظري نموذجاً مستمداً من النموذج النظري المستخدم في دراسات الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقد وضع التصور النظري العام بحيث تتم دراسة عمل المرأة في إطار الظروف المؤثرة فيها، ومن ثم تحديد معوقات عملها والمشكلات التي تتعرض لها جنباً إلى جنب مع العوامل التي تساعد على النهوض بها وتدفعها إلى الأمام لمزيد من الإنجاز بما يعمل على صياغة استراتيجيات وخطط عمل مناسبة لوضع برامج متكاملة تسعى إلى تنمية المرأة وزيادة مردود عملها الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾.

ومن المعتقد أن عمل المرأة من حيث طبيعته - كمّاً ونوعاً - إنما هو نتاج لتفاعل جميع الأطر أو النظم البنيوية التي تشكل المجتمع وتحدد له ملامح خاصة، تندرج في ذلك مجموعة من المتغيرات تعمل معاً لتشكل خصوصيته الحضارية، لعل من أهمها خصائصه الديموجرافية التي يندرج في إطارها عدد السكان وعوامل نموهم والزيادة الطبيعية التي تنشأ عن الفارق بين المواليد والوفيات، وعوامل الهجرة إلى المجتمع أو إلى خارجه، بالإضافة إلى التركيبة العمرية التي تحدد القوى العاملة. يضاف إلى ذلك نظامه السياسي والدستوري وقدر الحرية المتاح من خلال ذلك النظام الذي يسمح بالتعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار. فضلاً عن نظامه الاقتصادي بمتغيراته المختلفة من ميزان للمدفوعات أو ميزان للتجارة، أو حجم البطالة بين أفرادها. وما يشهده المجتمع من تحولات اقتصادية واجتماعية ودرجة الاستقرار الاقتصادي الذي يتمتع به في فترة من الفترات. ولا ينفصل

(2) أجريت هذه الدراسة تحت مظلة مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث بتونس بالتعاون مع بعض الجهات والمنظمات الدولية والعربية وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، ومعهد الدراسات النسائية للعالم العربي بלבنا، ومعهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالسودان، وقامت مقدمة هذه الدراسة بكتابة التقرير النهائي اعتماداً على الدراسات التي أجريت في الأقطار العربية الثلاثة، ونشر التقرير الكامل لهذه الدراسة تحت عنوان: «المراة العربية والعمل: الواقع والآفاق».

الاقتصاد وتطويره - كما تشهد بذلك التجارب التنموية - عن الجوانب الاجتماعية الأخرى التي تبدو من خلال خدمات تعليمية وصحية ورعاية اجتماعية يقدمها المجتمع لأفراده، كما تدخل في ذلك العوامل الثقافية التي تؤدي هي الأخرى دوراً ذا بال في تشكيل المجتمع وتحدد لأفراده الأدوار التي يقومون بها رجالاً ونساءً، وتنصب عليها عمليات التنمية والتطوير، فالتنمية ما هي إلا عملية تطوير حضاري شامل يصبح فيها الإنسان محوراً وهدفها الأساسي في الوقت نفسه.

ولعل من مميزات هذا الإطار التكاملي أنه يساعد على فهم أدوار المرأة (الإنتاجية والإنجابية والإدارية)، ولا شك في أن عمل المرأة يأتي نتاجاً لتأثير هذه النظم المترابطة المتفاعلة معاً، كما يساعد في تحديد دورها داخل الأسرة وخارجها. كما يعين على معرفة مشاركتها في اتخاذ القرار ومعرفة حقوقها وما يخص حياتها. ومن خلال هذا الفهم الشامل يمكن صياغة الاستراتيجيات لتحديد المشروعات والبرامج التي تعمل على تمكين المرأة وتحسين أوضاعها.

الإطار المنهجي لدراسة المرأة العربية والعمل:

العينات المستخدمة

أ - المجال الجغرافي

تضمنت الدراسة الحالية ثلاث دول عربية هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والسودان. وقد روعي في اختيار تلك الدول مجموعة من الاعتبارات هي: أولاً: مراعاة الموقع الجغرافي، حيث تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة منطقة الخليج، كما تمثل لبنان منطقة الشرق الأوسط، وتمثل السودان الدول العربية الأفريقية.

ثانياً: مراعاة المستوى الاقتصادي، حيث تمثل دولة الإمارات الدول الغنية لما تحققه لمواطنيها من مستوى معيشي مرتفع، كما تحتل لبنان مستوى متوسطاً، وتمثل السودان الدول العربية ذات الدخل المحدود، وما يترتب على ذلك من اختلاف في مستويات الخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدم لأبناء كل دولة من الدول تبعاً لمستواها الاقتصادي.

ثالثاً: مراعاة التفاوت الموجود من حيث معدلات التنمية البشرية، حيث تنتمي الإمارات إلى الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المرتفعة، في حين تقع لبنان في إطار الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المتوسطة، وتمثل السودان الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المنخفضة.

رابعاً: الوضع في الاعتبار التباين في درجة إسهام المرأة من حيث نشاطها الاقتصادي، حيث تبلغ في دولة الإمارات العربية 9%، في حين تبلغ في السودان 23%، وتقدر في لبنان بما قيمته 27%، ومن ثم فالدول المختارة تمثل قدراً من التباين في إسهام المرأة في حقل العمل على المستوى العربي.

خامساً: مراعاة التباين في معدلات الأمية في المنطقة العربية، حيث تبلغ في لبنان 22%، وفي الإمارات 23%، كما تمثل السودان الدول العربية ذات معدلات الأمية المرتفعة، حيث تصل إلى 59%.

سحبت من الدول العربية الثلاث ثلاث عينات باستخدام أسلوب العينة الطبقية لضمان تمثيل جميع المناطق الجغرافية، حتى تتيح البيانات الوصول إلى مؤشرات موثوق بها إحصائياً لكل منطقة جغرافية على حدة.

المجال البشري:

بلغ الحجم الإجمالي للعينة 1547 امرأة عاملة تتراوح أعمارهن بين عشرين وستين عاماً، تختص منها دولة الإمارات العربية المتحدة بعينة تبلغ 627 امرأة عاملة، جاءت موزعة على الإمارات السبع تبعاً للحجم الأصلي للنساء العاملات بها. كما بلغ حجم عينة لبنان 520 امرأة عاملة تم اختيارهن من جبل لبنان ومدينة بيروت، حيث تتركز العمالة النسائية. كما بلغ حجم عينة السودان 420 امرأة عاملة موزعات على قطاع الأعمال الرسمي (55%) وغير الرسمي (45%) الذي يتركز بصفة أساسية في القطاع الريفي، وقد تم اختيار العينة من ولاية كردفان، والجزيرة، والنيل الأبيض، والخرطوم، وذلك لتمثيل البيئات المختلفة والخصائص السكانية المتباينة.

أدوات الدراسة:

ومن خلال التجربة الميدانية التي أجريت في الأقطار الثلاثة استخدمت أدوات بحثية تم التدقيق في تصميمها وصياغتها وإعدادها، وقد شملت أكثر من نوع من أنواع الاستبيانات، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة واللقاءات المفتوحة مع مفردات العينة، وقد تم التوصل إلى نتائج مهمة، تشابهت الأقطار العربية الثلاثة تشابهاً ملحوظاً في جانب منها، كما تباينت تبايناً أملت الظروف المختلفة لكل دولة منها في جانب آخر.

أبرز النتائج

أسفرت التجربة الميدانية التي أجريت في الأقطار العربية الثلاثة عن مجموعة من النتائج المهمة كان من أبرزها:

أولاً: اختلاف واقع حياة المرأة في الأقطار الثلاثة

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة التي اختيرت لكي تمثل دول الخليج ذات الموارد النفطية العالية أن توفر خدمات لم تتمكن دولة أخرى من تقديمها بسبب وفرة الموارد، كما استطاعت أيضاً أن تجتذب طاقة بشرية وفدت إليها من الدول العربية الأخرى، ولكونها طاقة مدربة ومتعلمة فقد أضيفت إلى الطاقة البشرية الوطنية وشكلت مزيجاً خاصاً أحدث وضعاً ديموجرافياً متميزاً (ميثاء الشامسي وآخرون، 1996).

ثم يأتي لبنان بظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموجرافية ذات الخصوصية الخاصة لكي يمثل الدول العربية الشرق أوسطية. فما شهدته لبنان من عمليات تهجير سكاني واسع بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي باعتبارها الدولة الأكثر تهديداً من قبل إسرائيل، بالإضافة إلى فترة الحروب الأهلية الطويلة التي امتدت إلى ما يقرب من عقدين كاملين والذي أثر بشكل فاعل في الأحوال الاقتصادية في لبنان وما أحدثه ذلك من آثار اجتماعية ونفسية، جعله يمثل مجموعة الدول العربية التي تعاني من ظروف مشابهة في المنطقة العربية (منى خلف، 1998).

وظهر السودان باعتباره من أكثر الدول معاناة من الفقر وقلة الدخل، والمناخ الجغرافي غير المواتي، حيث تمثل الهجرة الداخلية التي يرجع جانب منها إلى الحروب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، كما يرجع الجانب الآخر إلى عوامل التصحر والجفاف، وعوامل معوقة أمام تدبير أمور العيش وبخاصة أمام النساء اللاتي يعملن في القطاع غير الرسمي الذي تحرم منه العاملات من الحماية القانونية ومن الضمان الاجتماعي (سامية النقر وآخرون، 1998).

من هنا بدت الأقطار العربية الثلاثة ممثلة للمنطقة العربية بأسرها بما تزخر به من أحداث، وبدت كل منها مختلفة عن الأخرى ليست فقط فيما تملكه من موارد طبيعية أو متغيرات ديموجرافية - وهي عوامل محددة لعمل المرأة ومؤثرة فيه - بل في الإطار الاقتصادي والنظام السياسي والتشريعي أيضاً، وكلها عوامل رئيسة تتدخل بشكل أو بآخر في تحديد حجم إسهام المرأة في قوة العمل. هذا فضلاً عن الإطار الثقافي السائد في المجتمع والمكانة التي يضع فيها المرأة والإحساس بأهمية دورها بوصفها شريكة للرجل في دفع عجلة التقدم في المجتمع والنهوض به.

ثانياً: الموازنة بين عمل المرأة داخل البيت وخارجه:

أظهرت نتائج الدراسات الثلاث المعاناة القاسية التي تقاسي منها المرأة نتيجة تحملها وحدها في معظم الأحوال للأعباء العائلية ورعاية الأبناء وشؤون البيت وتلبية جميع احتياجاته، فقد أفادت النسب العالية من المبحوثات في الأقطار الثلاثة بأن ذلك البعد المزدوج يؤثر في إسهامها الكامل في مجالات التنمية ويعوق فرصة نموها وارتقائها للمناصب العليا التي تحرم منها أحياناً لتفضيل الرجل عليها، وتتخلى عنها أحياناً أخرى لعدم قدرتها على الموازنة بين البيت والعمل وثقل الأعباء التي تقوم بها داخل البيت وخارجه. وقد كانت المرأة المتزوجة أكثر معاناة من ذلك العبء المزدوج.

وتشير نتائج دراسة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن 87% من المبحوثات لا يجدن أي مساعدة من الزوج أو من أي فرد من أفراد الأسرة، وقد أشارت 9% منهن إلى أنهن لا يستطعن التوفيق بين المهام الوظيفية وبين رعاية الأطفال، كما أشارت 36% منهن إلى أنهن يستطعن بقدر كبير من الجهد، الموازنة بين أعبائهن المختلفة مع التقصير في بعض النواحي. في حين أشارت 55% من المبحوثات إلى أن ظروف عملهن الصعبة لا تساعدن على القيام بالمهام المختلفة، وقد يرجع ذلك كما أشارت بعض المبحوثات إلى لجوئهن إلى الاستعانة بالشغالات في رعاية البيت والأبناء على ما في ذلك من مخاطر إشراك الشغالات غير المؤهلات في عملية تنشئة الأبناء إضافة إلى اختلاف ثقافة الشغالات وأسلوب حياتهن عن حياة الأسرة الإماراتية.

هذا وقد أشارت المبحوثات في ذات الدراسة إلى أن انشغالهن في أعمالهن قد أحدث مشكلات دراسية لأبنائهن بسبب عدم قدرتهن على القيام بجهود في هذا الصدد. إلا أن تلك المشكلة يبدو أنها لا ترتبط بانشغال المرأة بعملها بقدر ما هي راجعة إلى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة ذاتها. فقد أشارت النتائج الناشئة عن حساب الارتباط بين متغير المؤهل التعليمي ووجود مشكلات دراسية للأبناء إلى أن النساء الحاصلات على مؤهلات عليا أو مؤهل فوق المتوسط ليس لأبنائهن مشكلات دراسية إلا بنسب ضئيلة، في حين تتركز تلك المشكلة في الأمهات في المرحلة التعليمية المنخفضة. يعني ذلك أن المشكلات الدراسية للأبناء لا تتعلق بعمل المرأة ولكن بأسلوب التنشئة الاجتماعية والتوجيه من قبل الوالدين.

وتؤكد المبحوثات اللبنانيات أن ازدواجية عمل المرأة يؤثر سلباً في إنتاجها،

وقد أشارت 84.9% منهن إلى أن المسؤوليات العائلية يجب أن تكون مشاركة بين المرأة والرجل ما دامت المرأة تعمل وتسهم في دخل الأسرة، ولعل ذلك ما أثر في استجابات النساء في تلك العينة التي ذكرت (76.3%) منهن أن على المرأة أن تقلص من عملها إذا شعرت بأن الأعباء ملقاة على عاتقها وحدها أو أنها لا تستطيع التوفيق بين عملها وواجباتها المنزلية، في حين رأت (56.4%) من المبحوثات أن علاج العجز عن الموازنة بين البيت والعمل من الممكن أن يحل عن طريق حصولها على عمل نصف الوقت بنصف أجر. ويبدو أن ذلك يرجع إلى اقتناع 66% من المبحوثات بأن تربية الأبناء ورعاية البيت إنما هما مسئوليتان تقعان على عاتق المرأة في الأساس الأول.

وعلى جانب آخر فقد أشارت جميع النساء السودانيات إلى قيامهن بمعظم الأعمال المنزلية التي تقع على كاهلهن بصفة أساسية، كما أشارت مفردات العينة إلى أنه لم يحدث أي تغير في تقسيم العمل المنزلي بعد خروجهن إلى العمل خارج البيت، وهنا تتباين ظروف التنسيق تبعاً للحالة الزوجية، فغير المتزوجات معظمهن يقدمن مساعدات للنساء المتزوجات في عمل المنزل، ويرجع ذلك إلى أن التزاماتهن الاجتماعية داخل مجتمعهن المحلي والخارجي أقل من النساء المتزوجات.

وفي حالة وجود المرأة السودانية داخل أسرة ممتدة فإنها تجد المساعدة من نساء أخريات من اللائي يعشن معها، حيث يشتركن معاً في تنسيق أدوارهن ويشكلن بذلك نوعاً من أنواع التكاتف الاجتماعي الذي لا نظير له. أما الفئة الباقية من النساء اللائي يعشن وحدهن، فهن بالفعل يعانين من ضغوط القيام بالدورين معاً - دورهن داخل البيت ودورهن خارجه - وإن كانت الأكثرية منهن يلجأن إلى الاعتماد على الصغار من بناتهن للقيام بالأعمال المنزلية حتى وإن استدعى الأمر حرمانهن من الدراسة وانضمامهن إلى صفوف الأميات.

فضلاً عن ذلك فقد أشارت النساء السودانيات اللائي أجريت معهن مقابلات مفتوحة إلى أن أعباء المرأة السودانية المتعددة وما يشكله ذلك من ضغوط بالإضافة إلى الاعتماد على صغار الفتيات وحرمانهن من التعليم يعدان من القضايا ذات الأهمية عند التفكير في أي خطط لتنمية المرأة في السودان أو الدول المشابهة، وفي هذا الصدد لا بد من الاهتمام بعامل الخصوبة العالية الذي يزيد من أعباء المرأة، وزيادة التسرب من التعليم، ومن ثم الزواج المبكر. ولعل وضع حد لتلك

المشكلات من شأنه أن يقلل من حدة الفقر ويقدم حلاً أفضل لصغار الفتيات ما دمن مشغلات بمسؤوليات البيت ورعاية الصغار من إخوانهن (سامية النقر وآخرون، 1998).

ثالثاً: إسهام المرأة في دخل الأسرة

يلاحظ في هذه الدراسة أن معظم أفراد العينة أحجمن عن ذكر دخولهن وخصوصاً بالنسبة للنساء العاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة، كذلك فقد كان من الصعوبة إجراء مقارنة بين النساء المشغلات في الأقطار العربية الثلاثة، وذلك لاختلاف أسلوب الحصول على الدخل، فالعاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان يحصلن على أجور منتظمة نتيجة لأنهن يعملن في القطاع الرسمي، في حين أن النساء العاملات في السودان يعملن في القطاع غير الرسمي، وهو قطاع غير محدد وتخشى فيه المرأة من ذكر دخلها خوفاً من الضرائب، يضاف إلى ذلك اختلاف العملة وتذبذب قيمتها.

أما فيما يتعلق بالإسهام في دخل الأسرة، فقد أشارت المبحوثات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن معظمهن (76%) ينفقن دخلهن في شراء الملابس وأدوات الزينة والمجوهرات، وأن نسبة (61%) منهن ينفقن جزءاً من دخلهن في مساعدة الأهل، في حين أشارت (44%) إلى أنهن ينفقن جزءاً من هذا الدخل في المصروفات العلاجية، ونسبة (27%) ينفقن على مصروفات تعليم الأبناء، وتسهم (74%) من المبحوثات في توفير لوازم المنزل، في حين تسهم (19%) من المبحوثات في تسديد قيمة إيجار المنزل ومصروفات الماء والكهرباء. وتبلغ نسبة من يدرن جانباً من دخلهن ما لا يتجاوز (28%)، أما من يقمن باستثمار دخلهن في مشروعات خاصة فلا تتجاوز نسبتهن (6%).

ويختلف نمط الإنفاق في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الحالة الاجتماعية، وبمقارنة نمط إنفاق المرأة العاملة التي لم يسبق لها الزواج بالمرأة المتزوجة حالياً، نجد أن المرأة المتزوجة تنفق بدرجة أكبر على توفير لوازم المنزل، وتسديد قيمة الإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وتنفق بدرجة أقل على مصروفاتها الشخصية، وعلى العلاج، ومساعدة الأهل، وتزداد نسبة المشتغلات المتزوجات اللائي يستخدمن جزءاً من دخلهن في الادخار أو في الاستثمار زيادة طفيفة عن النسبة الملاحظة بين المشتغلات اللواتي لم يسبق لهن الزواج، مما يعني أن المرأة العاملة المتزوجة تشارك بفاعلية أكبر في تحمل الأعباء الأسرية وكلفة تدبير الحياة

اليومية للأسرة.

وفيما يتعلق بالإنفاق من الدخل بالنسبة للمبحوثات في لبنان، فقد أكدت النتائج أن (35%) من النساء العاملات يساهمن بأكثر من نصف موازنة الأسرة، كما أشارت (45.6%) إلى أنهن يتحملن مسؤولية الصرف على بنود محددة من أهمها الطعام (21.3%) وإيجار المسكن (18.8%) والملابس (6.7%) إضافة إلى الفواتير الدورية والرعاية الصحية وغيرها من البنود.

ومن جهة أخرى فقد أشارت نسبة (16.8) من أفراد العينة إلى أن سلطتهن في مجال القرارات الأسرية تضعف عندما يتركن العمل أو يقل دخلهن منه، وتزيد تلك النسبة لدى المتزوجات (41.9%)، مما يدل على أهمية العمل في رفع مكانة المرأة وجعلها عضواً فاعلاً داخل الأسرة.

ويؤدي عامل السن دوراً جوهرياً في هذا الصدد، فقد أظهرت صغيرات السن وكبيرات السن معاناتهن من ضعف السلطة على القرارات المنزلية عند انقطاعهن عن العمل، وبدا ذلك أكثر وضوحاً في تلك الفئات منه لدى فئات العمر المتوسطة. ويبرز إسهام المرأة اللبنانية واضحاً في دخل أسرتها، ومما يؤكد ذلك أن دخولها إلى حقل العمل كان دافعه الأساسي الحاجة المادية والرغبة في زيادة دخل أسرتها، فقد أفادت بذلك نسبة (81.2%)، وقد فاقت تلك الإجابة أي إجابات أخرى، حيث لم تتعد نسبة النساء اللاتي كان دافعهن إلى العمل هو تحقيق الذات عن (6.9%) أو الاستفادة من خبرة العمل عن نسبة (2.2%) أو للحصول على مكانة اجتماعية من العمل (0.9%).

كما تأكدت الحاجة المادية إلى العمل للإسهام في دخل الأسرة أيضاً في إجابة المبحوثات اللاتي يرغبن في تغيير عملهن إلى أن رغبتهن في ذلك إنما ترجع أساساً إلى قلة الدخل وضعف الراتب من العمل الذي لا يعين على رفع مستوى معيشة الأسرة، وقد بلغت نسبتهن (29.7%).

ولا يبدو أن إسهام المرأة في دخل أسرتها في السودان في حاجة إلى دليل بسبب انخفاض المستوى المعيشي وخصوصاً في المناطق الريفية، فمتوسط دخل المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي خاصة يقل كثيراً عن الاحتياجات الأساسية للأسرة في السودان. وقد دفعت الحاجة المادية الملحة معظم الأسر إلى أن يكون لها أكثر من جهة تساهم في تكوين دخل الأسرة باستثناء القلة التي يشكل موردها

الدخل الأساسي للأسرة، حيث لا تتجاوز نسبتها (25%) من أفراد العينة في ريف الجزيرة، ونسبة أقل من ذلك في المناطق الأخرى، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار خلفية الأسرة من ارتفاع مستوى الأمية، ونوعية الأعمال التي يقوم بها أفراد الأسرة، فسنجد أن الدخل الأخرى ليست بالضرورة كبيرة، ولذلك نجد أن مجموعات أخرى تعتمد على الدعم المادي من الأقرباء من خارج الأسرة مباشرة، وتتراوح هذه النسبة بين 25% و 30% من المبحوثات.

ولعل ذلك يوضح أن ظروف الفقر أثرت في العلاقات وفي الالتزامات الاجتماعية للأسرة الممتدة. وفي هذا الصدد لابد من الأخذ بعين الاعتبار دور الخصوبة العالية في زيادة أعداد الأفراد المعولين، ومن ثم احتياجات الأسرة مما يترتب عليه صعوبة بالغة في مواجهة أمور الحياة وتدبير الحاجات الاقتصادية للأسرة.

وفيما يتعلق بأسلوب الإنفاق فقد أشارت المبحوثات إلى أنهن يتصرفن في العائد الذي يحصلن عليه بأنفسهن فيما عدا مبحثتين فقط أشارتا إلى أن الزوج هو الذي يتحكم في عائدتهما المالي، وقد اختلف الأمر بالنسبة للفتيات الصغيرات اللاتي يعملن، حيث يتصرف في الدخل الأب أو الأم. أما فيما يتعلق بكبيرات السن من أفراد العينة فقد أكدن أن دخلهن يؤول إلى الأبناء أو الأخوات. هذا وقد أكد معظم المبحوثات أنهن يفعلن ذلك بلا مضايقة، حيث إن الأمر لا يتعدى عملية توزيع مهام وتقسيم عمل بين أفراد الأسرة أكثر منه تسليطاً أو سلباً للحقوق، إذ إن حقوقهن في إبداء الرأي وحرية التصرف في العائد هي أمور محفوظة حتى إذا حصل الزوج أو الأب على الدخل.

رابعاً - المشكلات التي تواجه المرأة العاملة:

بسؤال المبحوثات عن المعوقات التي تقابلهن والناشئة عن العمل، ذكرت المبحوثات مجموعة من تلك المشكلات اتفقت الأقطار العربية الثلاثة في بعضها، كما اختلفت في بعضها الآخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الأعمال التي تقوم بها المرأة في كل قطر منها.

فأشارت عينة النساء العاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن المشكلة الكبرى التي تواجههن هي التعارض بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة، حيث استحوذت تلك المشكلة على النسبة العليا (58.8%) بين المبحوثات، تأتي بعد ذلك وبفروق ضئيلة سياسات التعيين والترقية التي تتحيز غالباً للرجل (58%)، يليها

عدم كفاية الخدمات والتسهيلات المقدمة للمرأة (47.9%)، ثم قلة الفرص المتاحة للمرأة في وظائف الإدارة العليا الإشرافية (47.4%)، ثم المواقف الاجتماعية غير الملائمة إزاء عمل المرأة بصفة عامة (37.2%)، كذلك تركيز عمل المرأة في نوعية معينة كمجال الخدمات (32.9%).

وعند دراسة العلاقة بين المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة والحالة الاجتماعية، تبين أنه يوجد تفاوت واضح حسب الحالة الزوجية، فقد جاء التعارض بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة المعوق الأول وكان ذلك بنسبة (63%) للمتزوجات مقابل (54%) لمن لم يسبق لهن الزواج. في حين عدت نسبة أعلى من غير المتزوجات أن سياسات التعيين والترقية التي تتحيز إلى الرجل هي المعوق الأول لنسبة (62%) من غير المتزوجات مقابل نسبة (55%) للمتزوجات. ولم تختلف نسبة الموافقة بين المتزوجات والمشتغلات اللواتي لم يسبق لهن الزواج فيما يتعلق بالمعوقات الأربعة الأخرى الواردة في بيانات هذه الدراسة.

وتتفق نتائج الدراسة اللبنانية في بعض أطرها العامة مع نتائج دراسة دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أشارت نسبة (25.7%) من المبحوثات اللبنانيات إلى أنهن يواجهن بعض المعوقات والصعوبات في عملهن، كان أهمها الشعور بالملل الناشئ عن أداء أعمال خدمية غير إبداعية (18.5%)، كذلك فقد أشارت بعض المجموعات إلى الخلافات العائلية التي تشكل أثراً سلبية على أدائهن لأعمالهن (16.5%). وقد اتفقت المبحوثات أيضاً في عينة لبنان مع ما أفادت به عينة النساء العاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة من صعوبة التوفيق بين العمل داخل البيت وخارجه وما تشكله محاولة تحقيق التوازن بينهما وما يحدثه ذلك من مشكلات ومعوقات تعوقان العمل (16.5%)، أما معارضة الزوج لعملها فلم تشكل إلا نسبة ضئيلة (2%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى الدافع الأساسي لعمل المرأة اللبنانية، وهو الحاجة المادية والرغبة في تحسين الأحوال المعيشية. كما تبرز مشكلة أخرى على السطح وهي المعاناة من المعاملة السيئة من أصحاب العمل أو الزملاء التي بلغت نسبتها (8.3%)، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات الأخرى التي ظهرت بنسب ضئيلة، كخطورة التعامل مع الأدوات والآلات المستخدمة، بالإضافة إلى عدم ملائمة مكان العمل لما يتسم به من قلة النظافة، أو سوء الإضاءة أو التهوية، أو انعدام الخدمات، وصعوبة الانتقال، وطول ساعات العمل، وعدم توفير خدمات ملائمة تعين المرأة على القيام بدورها كوجود حضانات أو وسائل مناسبة لرعاية الأطفال

مما يعين المرأة على القيام بدورها خير قيام.

وتقدم الدراسة السودانية نتائج ذات طبيعة خاصة تتواءم مع طبيعة العمل في القطاع غير الرسمي الذي تقوم به الأكثرية العظمى من النساء السودانيات وبخاصة في الريف. وقد أجمعت جميع مفردات العينة عند ذكرهن للمشكلات التي يتعرضن لها أنهن يقمن بجميع الأعباء المنزلية دون أي مساعدة من الرجال، كما أكدت نسبة عالية أيضاً أن مشكلتهن الأساسية هي قلة الدخل أمام غلاء المعيشة، كذلك ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة، وقد تركز ذلك بصفة أساسية في منطقة الجزيرة والنيل الأبيض، في حين تركزت مشكلات المرأة في الخرطوم وكردفان في التعرض للجلوس في الشمس فترات طويلة وعدم وجود مكان مناسب لممارسة أعمالهن فيه وخصوصاً أعمال البيع، بالإضافة إلى مصادرة بضائعهن من قبل الدولة لعدم شرعية أعمال بعضهن ولعدم وجود أماكن لهن في السوق.

أما العاملات في خدمة المنازل فقد تضمنت مشكلاتهن مشكلات العاملات نفسها في الريف، وهي عدم حصولهن على مرتباتهن كاملة كما أكدت ذلك (13%) من المبحوثات، في حين أشارت نسبة (7.8%) منهن إلى سوء المعاملة اللائي يلقينها من أبواب الأسر، وأشارت فئة ضئيلة (2.6%) إلى النظرة الدونية لعمل المرأة. أما النسبة الأكبر من هؤلاء العاملات (20.8) فقد أكدت صعوبة العمل الذي يقمن به وطول ساعاته التي لا تتخللها فترات للراحة. وبسبب انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئة فقد عجزت عن تحديد احتياجاتها سوى ذكر بعض المقترحات الخاصة بالرغبة في تغيير طبيعة العمل والحصول على أعمال أخرى ذات وضع اجتماعي أفضل مما يعلن عن محدودية الرؤى وعدم القدرة على تحديد الاحتياجات.

ومهما اختلفت المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في الأقطار الثلاثة موضع الدراسة فإنه من اللافت للنظر درجة الاتفاق العالية في تلك الرؤية إلى عمل المرأة التي ما زالت تتسم بالتقليدية التي ترى أن عمل المرأة الأساسي هو العمل المنزلي، وأن خروجها للعمل يجب ألا يتعارض مع ما تقوم به من مسؤوليات داخل البيت في الوقت نفسه الذي لا يقدم لها أي نوع من المعاونة للقيام بأعبائها المزدوجة سواء من الزوج الذي يلقي على كاهلها جميع الأعباء أو من الأبناء - وخصوصاً الذكور منهم - أو من العمل الذي لا يوفر لها الخدمات التي تخفف عنها تلك الأعباء.

نحو استراتيجية عربية للنهوض بالمرأة في مجال العمل:

من الأمور التي فرضت نفسها بوضوح في نتائج الدراسة الحالية، أنه على الرغم من التحسن الظاهر في معدلات خروج المرأة إلى العمل في العقود الثلاثة الأخيرة على مستوى المنطقة العربية مما يمثل تغيراً ملموساً، فإن ذلك التغير يسير بمعدلات بطيئة، كما أنه يلمس الكم دون الكيف بما يجعلنا نفترض أن التغير في أحوال النساء العاملات ربما لا يشهد تغيراً ملموساً يؤدي إلى إحداث تطور جذري في كم المجالات ونوعها، تلك المجالات التي يُتوقع أن تسهم فيها المرأة في الحادي والعشرين والتي تتناسب مع خروجها إلى مجال العمل، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة ذكرتها النساء في الأقطار الثلاثة موضع هذه الدراسة.

ويبدو أن المجتمع العربي ما زال ينظر إلى المرأة في مجال العمل نظرة لا تتساوى مع نظرته إلى الرجل، كما يعامل المرأة العاملة باعتبارها عنصراً مكملًا وليس عنصراً أساسياً أو فاعلاً.

فقد أسفرت نتائج هذه الدراسة في الأقطار الثلاثة عن أن معظم النساء - وبخاصة الأميات وذوات المستويات التعليمية المنخفضة - لا ينتمين إلى نقابات أو هيئات تدافع عن حقوقهن في مجال العمل في حالة حدوث تمييز ضدهن أو إجحاف بحقوقهن.

وتبدو تلك الصورة أكثر وضوحاً بين النساء العاملات في القطاع غير الرسمي الذي يفتقد بحكم طبيعته وتكوينه إلى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل، هذا بالإضافة إلى أن العاملات مقيدات فيه بوضعهن الاجتماعي ومحدودية إمكاناتهن وصعوبة ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من قدرتهن على تجاوز المعوقات التي تواجههن في مجال عملهن في القطاع غير الرسمي.

أمام تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسات الثلاث التي أوضحت المشكلات المعوقة لانطلاق المرأة في مجال العمل، وفي إطار نقص وعي المرأة بأهمية ما يمكن أن تقدمه لها الهيئات والنقابات التي تحمي حقوق الأفراد العاملين، وفي إطار معدلات التغير البطيء الذي نشاهده على الساحة العربية في نظرته إلى وضع المرأة وأهمية دورها في مجال التنمية الشاملة، يبدو الأمر في حاجة ماسة إلى تبني استراتيجية عربية تعمل على النهوض بالمرأة في حقل العمل وتفعيل دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المقترح أن تتضمن تلك الاستراتيجية ما يلي:

أولاً: الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات عن العمالة النسائية:

تؤدي الإحصاءات والبيانات والدراسات العلمية دوراً مهماً في مساعدة المخططين الاقتصاديين وصناع القرار على وضع الاستراتيجيات ورسم الخطط والتعرف إلى الأوضاع الحقيقية للمرأة العاملة.

ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

1 - الاهتمام بتوفير الإحصاءات والمؤشرات والبيانات الدقيقة عن حجم العمالة النسائية وطبيعتها والمجالات التي تسهم فيها المرأة مع عدم إغفال الاهتمام بنوع الجنس في الإحصاءات العامة التي تتضمن الذكور والإناث لتقدير حجم العمالة النسائية ونوعيتها.

2 - الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية التي تتناول قضية المرأة على ألا يكتفى في هذه الدراسات بإجراء بحوث على المستوى الوطني وإنما على المستوى القطري الذي يتيح إمكانية المقارنة بين الأقطار العربية المختلفة بهدف التعرف إلى أسباب ضالة نسب النساء العاملات في بعض الأقطار العربية والوقوف على التحديات التي تواجههن، وأسباب ذلك ووضع أسس للتغلب عليها.

3 - توسيع مفهوم عمل المرأة والقضاء على تحيز البيانات الخاصة بإسهامها الاقتصادي، حيث تتركز تلك البيانات على عمل المرأة مدفوع الأجر خارج المنزل وفي القطاع الرسمي، في حين يتوافر عدد من النساء العاملات بأعداد كبيرة في القطاع غير الرسمي الذي تقوم فيه المرأة بأعمال هامشية.

ثانياً: التغلب على مشكلة ارتفاع معدلات الأمية بين النساء:

يعد ارتفاع معدلات الأمية بين النساء هو التحدي الحقيقي أمام اندراج المرأة في مجال العمل وقيامها بدورها المنوط بها في مجالات التنمية المختلفة، كما يمثل إجهادها عن الالتحاق بفصول محو الأمية - وبخاصة في المناطق الريفية والبدوية - مشكلة خطيرة تهدد باستمرار أميتها.

ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

1 - التوسع في فصول محو الأمية حتى تستوعب عدداً أكبر من النساء الأميات والخروج بها عن شكلها التقليدي، مع العمل على تطوير المادة الدراسية ووضع مناهج خاصة تتلاءم وأحوال المرأة الأمية.

2 - ربط محو أمية المرأة بالتدريب المهني بما يتيح لها القدرة على العمل وكسب العيش، مع تشجيع النساء على القيام بمشروعات صغيرة تدر الدخل مع مساعدتهن بقروض ميسرة على أن يقتصر منح تلك القروض على النساء اللائي محيت أميتهن.

3 - توسيع مفهوم محو الأمية لكي لا يقتصر على الأمية الهجائية بل يتعداه إلى محو الأمية الثقافية والسياسية والصحية مع العمل على تغيير العادات والتقاليد المتوارثة التي تحض على بقاء المرأة في البيت.

4 - مناشدة الجهات التطوعية وجميع المنظمات غير الحكومية للدعوة إلى توعية الأهالي - رجالاً ونساءً - بأهمية محو الأمية.

5 - تقويم برامج محو الأمية التي قامت بها الأقطار العربية المختلفة للتعرف إلى ما قامت به من إنجازات في هذا الصدد من أجل العمل على تدعيم التجارب الناجحة وتعميمها على المستوى العربي وتعرّف أسباب إخفاق المشروعات غير الناجحة للعمل على إنجاحها والتغلب على العقبات التي واجهتها المرأة في هذا الصدد.

ثالثاً: تحسين أوضاع المرأة في العمل:

على الرغم من أهمية عمل المرأة الذي يدعم استقلالها الاقتصادي فإن بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أدت إلى التأثير سلباً في عمل المرأة، من بينها قصور السياسات الاقتصادية عن توسيع الهيكل الإنتاجي ليستوعب قوى العمل المتزايدة في العالم العربي. كما أدى ارتفاع نسبة البطالة العامة - وخصوصاً في بعض الأقطار العربية - إلى الاتجاه نحو حلها على حساب المرأة، بالإضافة إلى قصور بعض الخدمات المعاونة التي تقدم لها من أجل القيام بدورها المزدوج داخل البيت وخارجه مما لا يعينها على الإنجاز الأمثل في عملها ويهدر مبدأ تكافؤ الفرص.

وللتغلب على ذلك لا بد من مراعاة ما يلي:

1 - العمل على إعطاء المرأة حقها في تولي الوظائف العامة والقيادية، ومراعاة تنفيذ قوانين العمل للقضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة، وبخاصة فيما يتصل بممارستها لحقوقها القانونية والدستورية التي كفلها القانون للقيام بوظيفتها الاجتماعية بوصفها أمّاً وراعية للأسرة، بالإضافة إلى دورها بوصفها امرأة عاملة.

2 - الاجتهاد في تنظيم القطاع غير الرسمي وتوفير الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية للمرأة العاملة فيه، وإزالة التمييز الإحصائي ضدها الذي يتجاهل إسهامها الاقتصادي في هذا القطاع، وعد العمل المنزلي الذي تقوم به المرأة عملاً يضيف قيمة اقتصادية إلى الدولة، ومن ثم يجب شموله بصورة مناسبة في التشريعات والتأمينات الاجتماعية.

3 - تقويم عمل المرأة داخل المنزل وخارجه، مع ضرورة توافر الجهود من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتوفير السبل وتقديم الخدمات المعاونة التي تساعد المرأة العاملة على القيام بدورها بكفاءة داخل البيت وخارجه.

4 - تعديل القيم السلبية السائدة عن قدرة المرأة وإمكاناتها، وذلك بإتاحة الفرصة للمرأة المتميزة للمشاركة في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5 - وضع خطط عاجلة لتفادي الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي - وذلك بالنسبة للدول العربية التي تطبقه - وذلك بتهيئة فرص بديلة وتشجيع المصارف والجمعيات الأهلية على التوسع في تقديم القروض للمرأة مع تدريبها على إدارة المشروعات غير التقليدية، وعمل دراسات الجدوى، واكتساب مهارات التسويق مع توثيق التجارب الناجحة وعرضها على نحو يساهم في تعزيز دور المرأة داخل أسرتها ومجتمعها.

6 - المطالبة بتطوير الخدمات الصحية ومد مظلة التأمين الصحي إلى النساء العاملات في قطاع العمل الرسمي وغير الرسمي.

7 - العمل على وضع سياسة لتشغيل عناصر نسائية في وظائف التخطيط، وإقرار احتياجات المرأة ومصالحتها من الممكن أن يعدل من مسار التخطيط ويبرز أولويات أخرى بخلاف تلك الأولويات المستقر عليها في الوقت الحاضر.

8 - هناك علاقة بين وظيفة المرأة بوصفها أمّاً وراعية للأسرة ودورها بوصفها شريكاً في عملية الإنتاج، لذا فمن الضروري توفير أساليب لتنظيم الأسرة آمنة ومتاحة، مع الاهتمام باتخاذ تدابير فاعلة نحو تسيير إجازات الوضع ورعاية الأبناء والتوسع في إنشاء دور للحضانة في أماكن العمل.

رابعاً: الاهتمام بتدريب النساء العاملات:

تشير الدراسات التي أجريت في هذا الصدد إلى عدم اهتمام الجهات المختلفة بتدريب النساء اللائي اندرجن في حقل العمل بما يفتح أمامهن مجال الترقى وتبوء

مناصب أعلى تتيح أمامهن القدرة على اتخاذ القرار والاشتراك في التخطيط للعمل، فمن شأن ذلك أن يساعد في تحسين أوضاع النساء من وجهة نظرهن ومن واقع احتياجاتهن الحقيقية (ناهد رمزي، 1998). وفي هذا الصدد يحسن مراعاة ما يلي:

1 - تدريب المرأة وإعدادها لشغل أي وظيفة مناسبة لقدراتها ومؤهلاتها، وذلك للاستفادة من إمكاناتها وطاقاتها أفضل استفادة ممكنة لتكوين كوادر إدارية مدربة تسهم في الارتقاء بالمجتمع.

2 - اقتراح إنشاء معاهد للتخطيط على المستوى الوطني والقطري تتولى تدريب المدربات اللائي سيقمن بمسؤولية التدريب والإعداد في إطار تنمية جميع الموارد البشرية وتمكين المرأة من القيام بدورها في المجالات الإنتاجية والخدمية.

3 - القضاء على التمييز القائم بين النساء والرجال في عمليات التدريب بما يسمح بتكافؤ الفرص ويقضي على التمييز النوعي بين الجنسين.

خامساً: تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري:

قد يتصور بعض الناس أن صنع القرار إنما ينصرف فقط إلى المجالات السياسية والاقتصادية، إلا أن مستوى العلاقة بين تأثير المرأة في دوائر صنع القرار في المجتمع وقدرتها على التأثير في مجال القرار العائلي الخاص بأسرتها لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي، فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر صنع القرار المجتمعي انتشاراً، ومن خلالها يمكن رصد التقدم نحو النهوض بالمرأة وتفعيل دورها ليس فقط على المستوى الأسري بل على مستوى المجتمع العام أيضاً.

إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري سواء أكانت الأم أم الزوجة أم الابنة أم الأخت، لا يعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة وإنما من شأنه أن يحقق أحد الشروط المهمة لتحقيق التوازن العائلي داخل الأسرة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

1 - دعم مسؤولية الآباء والأمهات في تعزيز قيمة المرأة عند تربيتهم للأطفال الذكور، وإرساء قيمة مفادها أن المعاونة داخل الأسرة ليست من صميم عمل النساء.

2 - العمل على دفع المشاركة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات العمل لخدمة الأسرة مثل الأبوة مسؤولية وتدعيم مسؤولية الرجل عن سلوكه الإنجابي والمشاركة في تحمل عبء موازنة الأسرة والاشتراك في تحمل مسؤولية تربية الأبناء.

- 3 - العمل على تغيير اتجاهات أفراد المجتمع التي أرست لفترات طويلة مبدأ أن المرأة لا تستطيع تحمل المسؤولية ولا تملك القدرة على اتخاذ القرار، وأن تلك المسؤولية إنما هي من شأن الرجل.
- 4 - مساعدة المرأة على أن تملك حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بزواجها وعملها وسفرها وتحديد عدد الأبناء الذين تستطيع أن تتولى رعايتهم، وذلك عن طريق تنظيم الأسرة المتعقل الذي يتيح لها القدرة على الجمع بين أدائها لواجبها داخل البيت وخارجه.
- 5 - التركيز على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تُعد من الوسائل الفاعلة التي يمكن توظيفها لتدريب المرأة على تحمل مسؤولية اتخاذ القرار الأسري والعمل على توعيتها بحقوقها في ذلك من خلال نشر مفاهيم الثقافة الأسرية وسد الفجوة بين الجنسين وتوضيح المخاطر المترتبة على تلك التفرقة.
- 6 - تشجيع الجمعيات الأهلية على نشر الوعي وتدريب القادة الطبيعيين على نشر الثقافة الأسرية ووسائل العناية بالصحة والأسلوب الأمثل الذي يجب اتباعه في مجال تنشئة الأبناء.
- 7 - تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات التي تقلل من العبء المزدوج الذي تقوم به المرأة بما يعمل على حسن توزيع الأعباء الأسرية بين المرأة والرجل ويكفل لهما التوفيق معاً بين مسؤوليتهما قبل الأسرة وتجاه العمل.

الخاتمة

وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نقول إن الاستراتيجية المقترحة يحتاج تنفيذها إلى جهود مكثفة وتعاون بين الأقطار العربية كافة، فقد يتطلب الأمر اقتراح سياسات فرعية تلائم ظروف كل قطر منها وتتوافق مع متطلباته واحتياجاته وأوضاع نسائه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على أن ينبثق ذلك من خلال خطوط عريضة وأطر شاملة تندرج في إطارها جميع السياسات الفرعية، فأوضاع المرأة العاملة في المجتمعات العربية وما تواجهه من مشكلات تجمعها التشابهات أكثر مما تفرقه الاختلافات.

كما يجب الوضع في الاعتبار أن سياسة تنمية المرأة لا تختلف عن سياسة تنمية المجتمع، فالعلاقة عضوية بين الفرد ومجتمعه، فتقدمه يسير وجوداً وعدمًا مع تقدم المجتمع، فضلاً عن ذلك فتنمية المرأة تنمية شاملة أمر يتجاوز البعد

الاقتصادي إلى أبعاد أخرى ثقافية واجتماعية وسياسية، تتضافر معاً لكي تحقق للمرأة فرصة المشاركة الكاملة في مجالات التنمية.

يضاف إلى ذلك أن جهود تنمية المرأة لا بد أن تلقى مساندة من الحكومات والهيئات المعنية بشئون المرأة التي يتحدد دورها في المساندة وتوفير أفضل الظروف الممكنة من خلال تبني سياسات النهوض بالمرأة بما يعمل على تقدمها في إطار من الإحساس بأهمية العمل على دفعها إلى مجال العمل المنتج الناشئ عن حسن توظيف الإمكانيات المتاحة للمرأة والعمل على صقلها اعتماداً على تعليم عصري وتدريب متطور يؤهلها لأن تعيش في عصر التكنولوجيا المتطورة، حتى لا تستبعد من الميدان لضالّة ما تملكه من إمكانيات محدودة أو تدرج في أعمال هامشية تحصل من خلالها على أدنى الأجور، فتعد أداة للعمل الرخيص أو غير الرسمي، حيث تنعدم الضمانات وتتقلص المميزات لعدم انتمائها إلى تنظيمات رسمية أو نقابات عمالية بمقدورها المدافعة عن حقوقها المادية والإنسانية.

من هنا تأتي أهمية الاستراتيجية التي نقترحها التي تهدف إلى صقل قدرات المرأة وتعليمها وتدريبها بما يتلاءم مع احتياجات السوق ومتطلبات عالم متغير، إلا أن ما نصبو إليه ونأمله لمستقبل المرأة يظل مرهوناً برغبتها الذاتية وإرادتها الشخصية وما تملكه من دافعية لتحقيق مستقبل أفضل تملك فيه إرادتها وترسم بنفسها ولنفسها طريق تقدمها.

المصادر

- المجلس القومي للمرأة (2000). *تحديات الحاضر وآفاق المستقبل*. القاهرة: جامعة الدول العربية. المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية.
- سامية النقر وآخرون (1998). *المرأة العربية والعمل، الفرص، المشاكل، التحديات: دراسة حالة السودان*. تونس: مركز دراسات المرأة العربية.
- سلوى صابر (1998). تأثير سياسات إعادة الهيكلة الرأس مالية على عمل المرأة. القاهرة: *المجلة الاجتماعية القومية*، 35 (1): 175-212.
- مجلس الشعب المصري (2000). *تقرير اللجنة العامة عن التنمية الاجتماعية*. القاهرة: الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي.
- منى شمالي خلف (1998). *المرأة العربية والعمل، دراسة في الساحة اللبنانية*. تونس: مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث.

ميثاء الشامسي وآخرون (1996). *المرأة العربية والعمل: دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية، تونس: مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث.*

نادية رمسيس (1992). *السكان والتنمية في العالم العربي: حول السياسات السكانية العربية. القاهرة: ندوة السياسات السكانية في العالم العربي، مجلس السكان الدولي - المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا.*

ناهد رمزي (1998). *المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق، تقرير تحليلي. تونس: مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث.*

Hammoud, R. (1999). *Egyptian women as educators within the family and the society.* Cairo: UNESCO.

UNDP (1996). *Human development report.* New York: UNDP.

United Nations (2000). Socioeconomic Council, The women in 2000: Gender equality, development, and peace in 21st century, Document no. ELCN. 61 2000 Pc/2, New York: 1-30.

Winfrey, J. (2000). Mother load: Mining for the god of grace, *Journal of Psychology and Christianity*, 19 (1); 88-92.

قدم في: مارس 2001.

أجيز في: أبريل 2002.

Sociology

Arab Woman and Labor: A Study on Three Arab Societies

*Nahed Ramzy**

The aim of this study is to investigate the obstacles facing the participation of the Arab women in the labor force. The main findings of this study are based on a wide project reported by the present author and carried out under the umbrella of The Arab Women Center for Training and Research in Tunisia with the cooperation of the UNDP, ILO, and ALO. A representative sample of 1547 working women was recruited from three Arab states (United Arab Emirates, Lebanon, and Sudan). A standardized questionnaire has been used to collect the data. The findings showed great similarities among women in the three countries. The vast majority participate with their working income to improve their families' living standards. The study also sheds light on the main obstacles which cause the low women's working rates in the labor force. The obstacles include illiteracy, lack of awareness of their role in developing their countries, the overload of the multifold role of women inside and outside the house, and the absence of the high technological training among women. As a result of the study an Arab strategy has been suggested; for the empowerment of women in order to maximize their role in the labor force.

Key words: Working woman, Woman's work, Human development, Gender gap, Woman illiteracy, Empowerment of woman, Woman as work obstacles, Woman development, Woman labor force, Family decision making.

* Professor, The National Center for Social and Ciminological Research, Egypt.